المشاركة الجمعوية والتمكين الاجتماعي للمرأة: دراسة سوسيولوجية بمدينة كلميم

محمد بوست

باحث في علم الاجتماع، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الخامس بالرباط

مختص اجتماعي، الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة كلميم واد نون

المغرب

ملخص:

تسعى هذه الدراسة إلى مقاربة إشكالية المشاركة الجمعوية للمرأة بمدينة كلميم، من خلال تحليل طبيعة انخراط النساء داخل التنظيمات الجمعوية، والكشف عن مختلف المحددات الاجتماعية والثقافية والتنظيمية المؤطرة لهذه المشاركة. كما تهدف إلى إبراز أدوار العمل الجمعوي في تعزيز التمكين الاجتماعي للمرأة، عبر توسيع حضورها داخل الفضاء العمومي وتقوية مساهمتها في التنمية المستدامة. وتنطلق الدراسة من مساءلة التمثلات التي تحملها الفاعلات الجمعويات حول العمل الجمعوي، وكذا البحث في الدوافع المرتبطة بانخراطهن في هذا المجال، بما يسمح بفهم التحولات التي عرفتها أدوار المرأة داخل المجتمع المحلي وانعكاساتها على الحياة اليومية للنساء. كما تسعى الدراسة إلى مقاربة علاقات النوع الاجتماعي باعتبارها مؤشرا لفهم التوازنات المؤطرة للعلاقات الاجتماعية داخل المجال المدروس. وتعتمد الدراسة على مقاربة سوسيولوجية ذات بعد وصفي تحليلي، تروم الإحاطة بأبعاد المشاركة الجمعوية وعلاقتها بالتمكين الاجتماعي للمرأة بمدينة كلميم.

الكلمات المفتاحية: المشاركة الجمعوية –التمكين الاجتماعي –المرأة –النوع الاجتماعي –مدينة كلميم

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

Abstract

This study aims to examine the issue of women's associative participation in the city of Guelmim by analyzing the nature of women's involvement in associative organizations and identifying the various social, cultural, and organizational determinants shaping such participation. It also seeks to highlight the role of associative work in promoting women's social empowerment through expanding their presence in the public sphere and strengthening their contribution to sustainable development.

The study is based on questioning the representations held by women actors regarding associative work, as well as exploring the motivations behind their engagement in this field, in order to better understand the transformations affecting women's roles within the local community and their impact on women's daily lives. Furthermore, the study approaches gender relations as an indicator for understanding the structuring balances governing social relations within the local context.

The study adopts a sociological approach with a descriptive and analytical dimension, aiming to explore the different aspects of associative participation and its relationship to women's social empowerment in the city of Guelmim.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

يتبوأ تمكين المرأة صدارة القضايا السوسيولوجية الراهنة، باعتباره مدخلا بنيويا لإعادة هندسة العلاقات الاجتماعية، وإرساء دعائم العدالة الاجتماعية والمجالية، وتحقيق التنمية المستدامة. وفي هذا السياق، انخرط المغرب في ملاءمة ترسانته القانونية مع المواثيق الدولية لحقوق الإنسان، وفي مقدمتها اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (CEDAW) .وقد انعكس هذا التوجه مؤسساتيا على المستوى الوطني من خلال الوثيقة الدستورية لسنة 2011، التي نصت في فصلها التاسع عشر على مبادئ المساواة والمناصفة، ودعمت بتشريعات تروم تعزيز الحضور النسائي في الفضاء العام، بما يضمن نجاعة الفعل العمومي والترابي وجودته.

بيد أن المقاربة السوسيولوجية تفترض أن تحقيق المساواة الفعلية يتجاوز مجرد الاعتراف القانوني والتشريعي النظري، ليرتبط بمدى القدرة على تفكيك البنيات الثقافية والتقليدية المقاومة للتغيير، والانتقال بالمكتسبات الحقوقية إلى حيز الممارسة الفعلية في الواقع. إن هذا الانتقال يعد شرطاً أساسياً لرفع كفاءة السياسات العمومية وجعلها أكثر استجابة لمظاهر التفاوت الاجتماعي والثقافي، لا سيما في شقها المتعلق بتمكين النساء من حقوقهن الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وضمان استفادتهن المتكافئة من الخدمات الأساسية وتجاوز الهشاشة المركبة بين الوسطين الحضري والقروي. ومن هذا المنطلق، يبرز العمل الجمعوي ليس فقط كقناة لتوطين هذه القوانين، بل كفضاء سوسيولوجي بامتياز يعيد تشكيل أدوار النوع الاجتماعي(Gender) ، ويوفر بيئة لإنتاج "التمكين المفاهيمي" والمعرفي لدى النساء. وبذلك، يشكل الفعل الجمعوي رافعة بنيوية لتقليص الفجوات، وآلية لاستشراف آفاق تحول التمكين من شعار مؤسساتي إلى ممارسة يومية، وفعل ميداني يعيد صياغة توازنات القوى السوسيو-ثقافية.

وتأسيسا على كل ما سبق، تسعى هذه الورقة العلمية إلى دراسة إشكالية المرأة والمشاركة الجمعوية، وذلك بهدف التعرف على الجوانب المتعلقة بمشاركتها وبظروف انخراطها، ومحددات ذلك في التنظيمات الجمعوية، مع تحليل أدوارها ومكانتها داخل التنظيم الجمعوي بكلميم. وقبل ذلك ارتأينا في البداية التعرف على التمثلات التي تحملها المرأة الجمعوية عن العمل الجمعوي، وعلى هذا الأساس فإن استعراض فكرة انخراط المرأة في الجمعيات، ستقدم لنا فرصة لمعرفة الدوافع وراء هذه المشاركة الجمعوية، وتفسير معنى هذه التطورات النوعية، وتتبع جوهر هذه التحولات وانعكاساتها على الحياة اليومية للفاعلات الجمعويات؛ لتمكننا من السبر في أغوار علاقات النوع الاجتماعي[1]، التي تعد أحد المقاييس لتلمس التوازنات المهيكلة للعلاقات الاجتماعية[2]. وفي هذا الإطار، نسعى إلى مقاربة إشكالية تمكين المرأة والعمل الجمعوي بمدينة كلميم من خلال التساؤل المركزي الآتي:

– إلى أي حد ساهم الانخراط النسائي في العمل الجمعوي بمدينة كلميم في تمكين المرأة وتعزيز حضورها داخل الفضاء الاجتماعي والمدني؟

ولتبيان هذه الإشكالية، نطرح التساؤلات التالية والتي ستحاول هذه الورقة البحثية معالجتها:

– ماهي الأسباب التي أدت بالمرأة إلى الانخراط في العمل الجمعوي؟

– ماهي الدوافع الحقيقية وراء تأسيس المرأة الجمعوية لتنظيمات خاصة بالنساء وقضاياها؟

---

[1]– راجع Bourdieu Pierre (1998), la domination masculine, Edition seuil, Paris.–

[2]– زهرة طموح (2015)، "المرأة في تاريخ المغرب الراهن: أية مقاربة؟" في مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية، العدد 35، الرباط، دار أبي رقراق للطباعة والنشر. ص 71.

© المؤلفون. مرخّص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

– ماهي انعكاسات هذا الانخراط على المرأة الجمعوية وعلى المرأة بصفة عامة؟

– هل ساهمت الجمعيات في بروز الفئة النسوية كنخبة داخل المجتمع؟

وللإجابة عن هذه التساؤلات سنعمل على تشخيص موقع المرأة في التنظيمات الجمعوية ودورها في هذا الفعل التنظيمي الجديد على المجتمع الصحراوي.

وفي سياق تفكيك قضايا تمكين المرأة المعاصرة والبحث في الفرص والرهانات المرتبطة بحضورها الاجتماعي، لقد اشتغلنا في هذا المقال العلمي على عينة ميدانية تكونت من 104 جمعيات مدنية فاعلة في مدينة كلميم سواء على المستوى التنموي أو الثقافي، وكذلك ذات الاهتمام بالشباب وبالشأن النسوي[3]، إذ تم تحديد لائحة لرؤساء هذه التنظيمات ولأعضاء مكاتبها إلى جانب بعض الأفراد المنخرطين في هاته الجمعيات. وقد تم التركيز على اختيار الأشخاص الذين لهم تجربة جمعوية كبيرة، وذلك بهدف الحصول على أكبر كم من المعطيات بخصوص مشاركة المرأة في العمل الجمعوي بمدينة كلميم، والوصول إلى إجابات عن أسئلة إشكاليتنا بالإضافة إلى التمكن من الحصول على معلومات أكثر دقة. لذلك حرصنا على أن تشمل العينة أفرادا من الإناث الفاعلات في مختلف هذه التنظيمات الجمعوية.

وقد تميزت العينة العامة للبحث من حيث النوع الاجتماعي، بارتفاع عدد الذكور مقارنة مع الإناث بنسبة63 %، في مقابل 37 %للنساء من مجموع العينة مقسمة على الشكل التالي (25 % من النساء الفاعلات الجمعويات، و12 % من نساء الساكنة المحلية)، غير أن هذه الأرقام لا يمكن تفسيرها بهيمنة الذكور على العمل الجمعوي في مدينة كلميم، وإنما هي مؤشرات دالة على انخراط الإناث في العمل الجمعوي بشكل ملموس، وعبر تزايد التنظيمات الجمعوية المهتمة بقضايا المرأة، وتزايد انخراط المرأة في مكاتب الجمعيات وتحملها لمسؤوليات التسيير الإداري، وفي أحيان أخرى حتى الجوانب المالية والقانونية المرتبطة بها. غير أن مسؤوليتها لا تتوقف في هذا الدور بل تتعداه إلى تحملن المسؤولية عبر تقلدهن لمهام رئيسات لجمعيات نشيطة وذات سيط إقليمي، جهوي ووطني. وعلى سبيل المثال نذكر جمعيات (زينب النفزاوية، جمعيات رمال للتنمية الأسرية، جمعية اتحاد نساء المغرب فرع كلميم،).

أولا: النوع الاجتماعي للفاعلين الجمعويين بمدينة كلميم

كشفت إجابات المشاركين في البحث بأن عدد الفاعلين الذكور أكبر بكثير من عدد الإناث، والجدول الآتي يبين ذلك.

جدول رقم (1): يوضح مؤشر النوع الاجتماعي لأعضاء مكتب الجمعيات ما بين التأسيس وحاليا

	النوع الاجتماعي عند التأسيس		النوع الاجتماعي حاليا	
الجنس	التكرارات	النسبة المئوية	التكرارات	النسبة المئوية
الذكور	615	% 72	595	% 68
الإناث	245	% 28	277	% 32
المجموع	860	% 100	872	% 100

المصدر: نتائج البحث الميداني

3

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

ما يستوقفنا في هذا الجدول هو الحضور القوي للذكور، إذ يظهر من خلال الجدول أعلاه أن العمل الجمعوي بمدينة كلميم ارتبط في بدايته بالعنصر الذكوري (الهيمنة الذكورية) بنسبة 72%، من مجموع الفاعلين الجمعويين في المرحلة الأولى من تأسيس الجمعيات، مما يبين أن الذكور أكثر ميولا من العنصر النسوي للانخراط والاشتغال في العمل الجمعوي التطوعي. في مقابل 28 % من نسبة الإناث. ويظهر من خلال نتائج هذه الدراسة أنها تتطابق مع توصلت إليه دراسة (PNUD) المرتبطة بالتطوع في المغرب إذ خلصت هي الأخرى إلى أن الذكور أكثر تطوعا من النساء في العمل الجمعوي[4]. وهي نفس النتيجة توصلت لها كذلك حسناء العمراني بأن الرجال أكثر ميولا من النساء للانخراط في العمل الجمعوي بنسبة تصل إلى 58.4 % للذكور ونسبة 41.6 % للإناث[5].

ويمكن تفسير نسب هذا التباين في انخراط الرجال أكثر من النساء بالعوامل السالفة الذكر المرتبطة جزء منها بالوثائق الإدارية المطلوبة آنذاك إلى جانب صعوبات كانت أمام الذكور والإناث على حد السواء في تأسيس الجمعيات سابقا. كما أن المرأة كانت تعاني من الأمية وارتفاع نسبة البطالة في صفوفهن، بالإضافة إلى الأدوار التي تضطلع بها المرأة داخل الأسر وارتباطها بالإنجاب وتربية الأبناء[6]. كما نسجل من خلال الجدول أعلاه أن نسبة أعضاء الفاعلين الجمعويين في مدينة كلميم عرفت تطورا نسبيا بين مرحلتي التأسيس والمرحلة الحالية بنسبة ارتفاع تمثلت في 0.69 %، وأن نسبة مشاركة وانخراط النساء في العمل الجمعوي بمدينة كلميم هي الأخرى عرفت تطورا ملموسا (بنسبة 1.84%)، فهذه النسبة رغم أنها أقل بكثير من نسبة الذكور، إلا أنها تكتسي أهمية خاصة لاعتبارات أهمها أنها تشكل مؤشرا قويا على بداية انخراط النساء في العمل الجمعوي والتعاوني الذي هو في تطور مستمر مع المجالات التي بدأت تقتحمها النساء بشكل متزايد (ارتفاع نسبة التعلم، ولوج المرأة العمل في القطاع العام والخاص). ويمكن إرجاع ارتفاع هذه المشاركة لعدة عوامل من أهمها: دور الحركة النسائية في مجال توسيع دائرة المشاركة المواطنة للنساء في النضج السياسي وفي تثبيت هوية المجتمع المدني[7]، إلى جانب التوصيات المقدمة من طرف المنظمات غير الحكومية العالمية بضرورة الرفع من تمثيلية النساء في الجمعيات للاستفادة من دعم هذه التنظيمات خاصة في مرحلة التسعينيات وهذا المعيار ينطبق على الجمعيات الوطنية كلها. كما يمكن تفسير الأمر كذلك بخروج المرأة من الفضاء الخاص إلى الفضاء العام، وبأسباب ديمغرافية للمنطقة بكون نسبة الإناث أكثر من الذكور[8]. إن الجمعيات النشيطة في مدينة كلميم أضحت تهتم بقضايا المرأة من محو الأمية والقضايا المتعلقة بالأسرة الشيء الذي يحتم على الفاعلين الجمعويين الذكور البحث عن استراتيجيات للوصول إلى المرأة عبر الرفع من تمثيلية النساء في مكاتب الجمعيات، إلى جانب العامل الرئيسي في هذا التزايد وهو المرتبط أساسا بالـــتأسيس النسوي للفعل الجمعوي بالمدينة عبر تواجد مجموعة من الجمعيات النسوية والمشتغلة هي الأخرى على القضايا النسوية وكل ما يخص المرأة. وبالفعل فلقد قامت المرأة بدور طلائعي كما أنها أسهمت في النقاش الديمقراطي حول القضايا التي تهم فعليا وضع المرأة[9]. في مقابل ذلك نلاحظ تراجع عدد الذكور بين المرحلتين بنسبة (1.15%)، وبالرغم من هذا التراجع

---

[4] -Florence Périer (2005), Etude sur le volontariat et le bénévolat au Maroc, Publication du PUND Maroc December. p 16.

[5]- حسناء العمراني (2016)، الديمقراطية المحلية والمجتمع المدني، مقاربات للنشر والصناعة الثقافية، مطبعة وراقة بلال. ص 170.

[6]- Rahma Bourquia (2005), société, famille, femmes, et jeunes, rapport thématique. Cinquantenaire de l'indépendance de Royaume du Maroc. p 49.

[7] -Hassan Rachik (2005). Rapport de synthèse de l'enquête nationale sur valeurs.50 ans de développement humain Perspectives 2025. p 12.

[8]- نتائج الإحصاء العام للسكان والسكنى، المندوبية السامية للتخطيط. 2024.

[9]-Rahma Bourquia (2005), op. cit. p 33.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

إلى أن نسبة الذكور تبقى مرتفعة وكبيرة في قيادة الجمعيات مقارنة مع النساء إذ تبرز النتائج أن من بين أصل 104 توجد فقط 18 جمعية ترأسها رئيسة.

جدول رقم02:يبرز متغير النوع الاجتماعي على مستوى قيادة الجمعيات بكلميم

النوع الاجتماعي لرئاسة الجمعيات	التكرار	النسبة المئوية
ذكر	86	% 83
أنثى	18	% 17
المجموع	**104**	**% 100**

المصدر: نتائج البحث الميداني

نستشف من خلال الجدول أن توزيع رؤساء الجمعيات حسب متغير الجنس، يعد من أهم المتغيرات والمؤشرات التي تعبر عن مشاركة المرأة في القيادة الجمعوية في مدينة كلميم، إذ تبرز هذه النتائج أن نسبة الذكور في قيادة الجمعيات أكبر بكثير مقارنة مع نسبة الإناث (17 %) الشيء الذي يبرز بوضوح ضعف مشاركة النساء في قيادة الجمعيات بمختلف أنواعها، إذ غالبا ما نجد النساء يقدن تنظيمات جمعوية ذات اهتمام بأنشطة وقضايا نسائية. وتتماشى نتائج هذه الدراسة مع الدراسات التي تناولت نفس الموضوع سواء داخل أوربا مثلا في فرنسا خلصت إحدى هذه الدراسات[10]، إلى أن 74 % من الجمعيات التي شملها البحث يرأسها رجال في مقابل 26 % يرأسنهن نساء، أو في الوطن العربي وداخل المغرب، حيث خلصت كلها إلى أن نسبة قيادة الذكور أكبر بكثير من قيادة النساء وأن النساء يفضلن الاشتغال في الجمعيات المرتبطة بالأطفال والمرأة والأسرة وكل ما هو مرتبط بشؤون المرأة. وإن كانت النساء في السنوات الأخير يتجهن إلى العمل التعاوني أكثر من العمل الجمعوي. كما أكد على ذلك أحد المشاركين في البحث *"غالبا ما تجد النساء كيمشو للتعاونيات لأنها ربحية أكثر مما هي تطوعية وحتى إلى كانت في العمل الجمعوي إنما هي بفعل فاعل، سياسة ولاحزب ولا مجلس بلدي متلقاش واحد الفاعلة الجمعوية خرجت بفكرة ديال الحي أو فكرة تربية أبناء أو دراسة لغة إنجليزية تدير واحد الجمعية ديال تعليم اللغة الإنجليزية بالمجان لأبناء المنطقة وأبناء الحي هادشي ما كنظن انه عندنا في مدينة كلميم*[11]. لهذا نجد ضعفها في قيادة التنظيمات الجمعوية.

لقد خلصنا إلى أن الذكور الأكثر انخراطا من الإناث. إلا أن الملاحظ أن العنصر النسوي بدأ هو الآخر اقتحام هذه التنظيمات المدنية نتيجة ارتفاع نسب تمدرس الفتاة وولوجها التعليم وإلى الفضاءات العمومية، إلى جانب الاشتغال في أسلاك الوظيفة العمومية والقطاع الخاص، أو كذلك كاستراتيجيات من الذكور للوصول إلى المرأة للاستفادة من أنشطة الجمعية. وبالرغم من هذا الانخراط المتزايد للفتاة في الجمعيات إلا أنها تواجهها صعوبات تعود بالأساس وبشكل عام إلى طبيعة العادات المحافظة داخل المدينة فهذا الوضع لا زال يقيدها داخل حدود ثقافة الشرف والعائلة الممتدة والمحافظة إلى جانب الهيمنة الذكورية التي لا تزال قائمة في المجتمع بشكل من الأشكال.

[10] -Muriel Tabariés et Viviane Tchernono (2005) , « Les femmes dans les associations. La non-mixité des bureaux, reflet de centres d'intérêt différents ou modalité d'accession aux responsabilités pour les femmes? », in Recma, 297, Paris. p 66.

[11]– مقابلة ميدانية أجريت مع فاعل جمعوي بمدينة كلميم، 42 سنة، مستوى ثانوي، مهنة خاصة، عضو بجمعية الائتلاف الوطني للدفاع وحماية المقدسات –فرع كلميم.

© المؤلفون. مرخّص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

ثانيا: المرأة والعمل الجمعوي بكلميم

إنا تناول مشاركة النساء في العمل الجمعوي يستدعي استحضار عدة أبعاد إلى جانب العديد من القضايا التي يتم تناولها بالبحث، وذلك بغية الفهم العميق لخبايا التحولات الاجتماعية والتحديات التي تواجه النساء خاصة منهن الفاعلات في التنظيمات الجمعوية[12]، وانعكاساتها على حياتهن اليومية. تبين من الدراسة الميدانية أن أغلب المشاركات في البحث انخرطن في العمل الاجتماعي والتطوعي، ما يظهر من نسبة تمثيلية المرأة داخل هياكل الجمعيات، بدأت ترتفع بشكل ملحوظ، إذ خلصنا إلى أن هذه المشاركة ارتفعت بنسبة 1.84%، (ما بين مرحلة تأسيس الجمعية أول مرة وتاريخ إنجاز البحث الميداني). علاوة ذلك، فإن مشاركة المرأة على مستوى قيادة الجمعيات بدأت هي الأخرى في ارتفاع مستمر وتوصلنا إلى أن 18 جمعية ترأسها امرأة من أصل 104 جمعية التي شملها البحث. كما نسجل تمثيلية العنصر النسوي في غالبية مكاتب الجمعيات. حيث تضاعفت معدلات مشاركة المرأة في العمل الجمعوي موازاة مع مشاركتها الفعالة في العملية الإنتاجية[13]. وقد ساعد في ذلك تعميم التعليم الذي استفادت منه المرأة كعامل أساسي من العوامل المساعدة على هذا الانخراط الجمعوي، وهكذا كلما ارتفعت نسبة تمدرس المرأة، كلما ارتفعت نسبة مشاركتها في التنظيمات الجمعوية. إن هذه الأرقام والمؤشرات تجعلنا نتوقف عندها كثيرا لإبراز دينامية مشاركة المرأة والبحث في العلل والانعكاسات عليها في ذلك، مما يعني أن المرأة بدأت تتطلع هي الأخرى إلى جانب الرجال والشباب بأدوار رئيسية وبدأت في اقتحام مجالات ارتبطت لوقت طويل بالرجل.

أتاحت لنا هذه المعطيات الميدانية، الوقوف بكيفية واضحة، على حضور النوع في التنظيمات الجمعوية. فتواجد النساء وفعاليتهن قد بدأت تثير الانتباه، فرغم أنهن لم يصلن من حيث العدد إلى مستوى الرجال من حيث الحضور والتمثيلية داخل مكاتب الجمعيات. إلا أن عملهن يظل أكثر فعالية في كثير من الجمعيات النسوية النشيطة في المدينة لدرجة أصبح مشهود لهن بالعمل الجاد والاشتغال على مدار السنة. مما يعني بروز المرأة كمكون جديد ومهم هو الآخر في عمل الجمعيات، وفي التنمية المستدامة كذلك. و لم يعد دورها مقتصرا على الأدوار الثانوية في الجمعية كمنخرطة أو مستشارة، أي بصيغة أخرى لم تعد مؤثثة لهذا الفضاء. وإنما ارتبط دورها بقيادة جمعيات نسوية خاصة بالمرأة وبقضاياها، وبتحمل مسؤولياتها المادية والقانونية لوحدها. فمكانة المرأة في هياكل مكاتب الجمعيات تظهر أنها بوئت مكانة استثنائية مثلها مثل الرجل حتى في غالبية الجمعيات المختلطة. حيث أكد المشاركون في البحث عن تمثيليتها على جميع مستويات المسؤولية في التنظيم الجمعوي. إذ يقول مشارك في البحث *"كاينين عندنا 3 بنات من 11 عضو في المكتب هي مكانة المناصفة، ولكن كاينين 3 البنات عندهم مكان رائد أولا نائبة الرئيس هي بنت، الكاتبة كذلك هي بنت ونائبة أمينة المال هي بنت"*[14]. وتدل بعض المؤشرات على أن مشاركة المرأة في التنظيمات الجمعوية، ستعرف تزايدا ملحوظا في أفق السنوات المقبلة نظرا لعوامل جزء منها مستخلص من المقابلات الميدانية بالإضافة ارتفاع مستوى تعليم المرأة، لأن التعليم وإن شكل عاملا إيجابيا ساعد المرأة على تحصيل وظيفة أو عمل خارج البيت فإنه ساعدها كذلك على المشاركة الجمعوية.

---

[12]– راجع:

- Tabariés, Muriel. Tchernonog, Viviane (2005), "Les femmes dans les associations." Revue internationale de l'économie sociale 297, (consulté le 08 Mars 2017), [https://apropos.erudit.org/fr/usagers/politiquedutilisation/]

[13]– حسن قرنفل (2000)، المجتمع المدني والنخب السياسية: إقصاء أم تكامل؟ أفريقيا الشرق. ص 73.

[14]– مقابلة ميدانية أجريت مع فاعل جمعوي بمدينة كلميم، ذكر، 25 سنة، طالب بسلك الإجازة، عضو بجمعية الموحدين.

© المؤلفون. مرخّص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

إن وعي المرأة في مدينة كلميم بأهمية العمل الجمعوي جعلها تنخرط فيه من أجل الدفاع عن قضايا المرأة بصفة عامة، والقضايا المرتبطة بالتنمية والمدينة بصفة خاصة. هذا الانخراط لم يقتصر على النساء المتعلمات والموظفات، بل نساء أميات، ربات بيوت، وغير مشتغلات، انخرطن في العمل الجمعوي وفي قيادة جمعيات نسوية[15]. فالمرأة الصحراوية بحكم تعلمها من عدمه أدركت قيمة وأهداف التنظيمات الجمعوية عبر تأسيس جمعيات نسوية والمشاركة في جمعيات مختلطة. وأدركت تمام الإدراك أن هذا العمل يتطلب التضحية ووقت، وتطوع وأنه لم يعد ممارسة خاصة بالرجل أو مجرد إطار لملء وقت الفراغ والابتعاد عن أشغال الأسرة والبيت. وإنما فاعلا جديدا في المجتمع للدفاع عن قضايا المرأة والمساهمة في التنمية بمختلف أشكالها، وفي تحمل جزء من مهام الدولة. *"مشاركة المرأة هي الأخرى في السنوات الأخيرة بدأت تشارك داخل الجمعيات، وليمكن استفد الرجل أو الشاب في العمل الجمعوي ممكن تستفد منو المرأة والشابة كذلك. هي مناضلة جمعوية تهتم بالشأن التنموي وتنمية ذاتها وانخراطها للعمل الجمعوي هو منافسة للرجل كذلك على أنه يزيد يخدم مزيان"* [16]. وتضيف مشاركة أخرى بالقول *"هذا المجال يقدم للمرأة التكوين والتأطير اللازمين لتصبح واعية بدورها المحوري داخل مؤسسة المجتمع ويساهم في توعيتها بحقوقها وواجباتها"*[17]. إن هذه الاستشهادات النابعة من التجربة اليومية للفاعلة الجمعوية بإمكانها توسيع الإدراك بمدى التحولات الاجتماعية وانعكاساتها على أوضاع المرأة، وعلى قدرتها في التأطير من داخل الجمعيات، وعلى تحمل المسؤولية المدنية إلى جانب الرجل في المجتمع.

إن هذا الانتقال من الفضاء الخاص وحضورها المتزايد في الفضاء العام، ليس للعمل والدراسة فقط بل للتطوع والمشاركة في التنظيمات الجمعوية والسياسية وغيرها من المظاهر الأخرى، رغم ما رافقه من تصورات رافضة لهذه المشاركة، تكرس التعامل مع المرأة كجسد لا كإنسان، ولا كفكر. وتتعدد المبررات التي تخلق هذا الرفض، ومن ناحية أخرى تواجه النساء عراقيل وصعوبات كثيرة من أجل تجاوز عدد من الحدود التي تقطع أمامها طريق المشاركة الحقيقية والفعالة في العمل الجمعوي. وإذا كانت تأكيدات رئيسات الجمعيات تشير إلى قطيعة واضحة مع توزيع الأدوار التقليدية بين النساء والرجال، فإن تحليل التفاصيل المتعلقة لأشكال دخولهن في هذا المجال. تظهر أيضاً أن ارتقائهن العمودي يمر عبر إعادة إنتاج أو حتى تقوية لبعض الممارسات والعادات التي كانت تشارك أصلاً في إقصائهن من المجال العام المحلي[18].

أخيرا، يمكن القول بأن مشاركة المرأة في العمل الجمعوي رغم الإكراهات الموضوعية والذاتية التي تعترضها، إلا أنها في تطور مستمر، وبنسب متزايدة. وبذلك أصبحت تحتل مكانة مهمة داخل هياكل التنظيم الجمعوي بمدينة كلميم سمح لها بتأكيد قدرتها على التأطير والتغيير من داخل الجمعيات، وفي نفس الوقت الحصول على الاعتراف الاجتماعي والرمزي بأدوارها في المجتمع. إن للعمل الجمعوي دور في تقوية حضور المرأة في مختلف المجالات في ظل تزايد استقلالها الاقتصادي عن الرجل وتنمية قدراتها العلمية والعملية، مما موقع المرأة وأدوارها وظائفها ومسؤولياتها، وأعطاها مزيدا من الحرية في السلوك واتخاذ القرار، والاستقلالية، وتعزيز مكانتها داخل الأسرة والمجتمع.

---

[15]– للتوسع أكثر في الثقافة التنظيمية والقيادة يمكن الاطلاع على المرجع التالي:

- Edgar H. Schein (2004), Organizational Culture and Leadership. 3 éditions. THIRD EDITION. America.

[16]– مقتطف من مقابلة ميدانية. ذكر. السن 42 سنة، جامعي، موظف بالقطاع العمومي، جمعية المسيرة للتنمية والبيئة.

[17]– مقتطف من مقابلة ميدانية، السن 30، أنثى، جامعي، إطار تربوي بمدرسة خاصة.

[18]- Yasmine Berriane (2011). “Le Maroc au temps des femmes ? La féminisation des associations locales en question ». L’Année du Maghreb. VII | 2011 : Dossier : Sahara en mouvement. (Consulté le 02 décembre 2017). URL: http://anneemaghreb.revues.org/1270; DOI: 10.4000/ anneemaghreb .1270 p. 333

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

ثالثا: الجمعيات والمرأة: تعزيز أدوارها والدفاع عن حقوقها

من المفيد التوقف عند الانعكاسات التي عرفتها المرأة من خلال العمل الجمعوي، وذلك من خلال تفكيك وظيفة الجمعيات النسوية وانعكاس أنشطتها على وضعية المرأة في الدفاع عن حقوقها والمساهمة في تنميتها. ومن هذه الجمعيات التي تعد الأولى في مدينة كلميم، التي اهتمت بهذه القضايا نجد:

جمعية الاتحاد النسائي المغربي فرع كلميم

تأسست جمعية الاتحاد الوطني لنساء المغرب تحت إشراف الملك الراحل الحسن الثاني بتاريخ 6 ماي 1969، وفي نفس التاريخ صدرت الأنظمة الأساسية لهذه الجمعية التي جاءت في ثلاثة عشر فصلا وأربعة أجزاء، والتي نصت على أهداف الجمعية وكيفية تشكيل المكتب الوطني والمكاتب الإقليمية والفرعية. فقد نص الجزء الأول على اسم الجمعية ومقرها المركز الأساسي وأهداف الجمعية التي تصب في مجملها في خدمة المرأة المغربية ومساعدتها، والنهوض بها في سائر الميادين. أما الجزء الثاني فقد تحدث عن تسيير الاتحاد وكيفية تمثيله في الأقاليم والفروع عن طريق المكاتب الإقليمية والفرعية. فيما تحدث الجزء الثالث عن الجمعية العامة، وكيفية تشكيلها والمهام المنوطة بها. في حين تم تخصيص الجزء الرابع للحديث عن موارد الجمعية ومصادرها وشروطها.

ومن هذا المنطلق التنظيمي، انطلق الاتحاد الوطني النسائي، فانخرط في القيام بالعديد من النشاطات الوطنية والدولية والتي كرست مبدأ خدمة المرأة المغربية. فحصل الاتحاد منذ بداية تأسيسه على العضوية في الاتحاد النسائي العربي العام ومنظمة النساء الإفريقيات والمنظمة العالمية للنساء والشبكة العربية للمنظمات الأهلية. وتتحدد مهام الاتحاد الوطني النسائي المغربي في مساعدة النساء المغربيات في مجالات مختلفة، تمكينهم من تحقيق الاستفادة من قدراتهن الثقافية والمالية، حثهن على الاندماج والاستثمار في مجالات اقتصادية، وذلك من خلال خلق تعاونيات ومقاولات خاصة، دعم وضعية المرأة على المستويين الثقافي والمادي[19].

وفي هذا السياق، وتفعيلا للمهام الرئيسية للاتحاد، تأسس الفرع الجهوي للاتحاد الوطني النسائي المغربي فرع كلميم سنة 1969 تحت اسم الجمعية الجهوية للاتحاد الوطني لنساء المغرب، مقرها الاجتماعي يقع في شارع علال بن عبد الله حي المسيرة 3 زنقة 72 رقم 9 كلميم. وتجدر الإشارة إلى أن الهيكلة الإدارية منذ تأسيس الجمعية الجهوية كانت تنحصر في النساء، لكن في هذه الولاية الأخيرة عرفت مشاركة رجلين في المكتب كما قالت رئيسة الجمعية. وحسب القانون الأساسي للجمعية فإن الجمعية الجهوية للاتحاد الوطني لنساء المغرب تنتمي للاتحاد ويخضع استعمالها لمعايير التدبير والإدارة والتسيير للاتحاد. وتهدف إلى[20]:

- تعزيز صورة المرأة المغربية وانخراطها في الحياة المدنية والاجتماعية في الجهة.
- التضامن والمساعدة وتعزيز روح الأسرة.
- النهوض بالمرأة والفتاة وتحقيق تنميتها الاجتماعية، عن طريق التعليم والتكوين والتأطير والإدماج في المجتمع.

[19]- للاطلاع على القوانين الرئيسية المنظمة للاتحاد الوطني لنساء المغرب وأهم هياكله ومهامه وأنشطته، يمكن الرجوع إلى الرابط التالي:
- http://www.unfm.ma/unfmar/2010-12-27-12-44-48. (تم الاطلاع عليه بتاريخ 2026/05/27، 08:45)

[20]- وثيقة من القانون الأساسي المنظم لعمل الجمعية تحصلنا عليها من رئيسة الجمعية.

© المؤلفون. مرخّص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

– تحسيس المرأة لمعرفة حقوقها وواجباتها.

ولتحقيق هذه الأهداف وبلورتها على أرض الواقع، انخرطت الجمعية بكل مكوناتها في خلق مجموعة من البرامج التنموية والأنشطة لفائدة المرأة وذلك على صعيد الإقليم في بداية تأسيسها، وتشمل هذه البرامج المجالات التالية:

– التربية ومحاربة الأمية.

– الصحة والنظافة والتغذية.

– الصناعة التقليدية والأنشطة المدرة للدخل والمشاريع الصغرى.

– تأمين الولوج للإعلاميات والتكنولوجيات الحديثة.

– تقوية وتنمية الأنشطة الثقافية والرياضية والفنية للمرأة.

لقد نهجت الجمعية في بداية اشتغالها التي صادفتها صعوبات كبيرة، سياسة توعية المرأة بأهمية العمل الجمعوي والانخراط فيه للاستفادة من أنشطة الجمعية. قبل الانتقال إلى إشراك المرأة في تقرير مصيرها الاجتماعي. هذا الوضع ساعد الجمعية لتهيئ مشاريع التنمية بالمنطقة وأهم المشاريع والبرامج والأنشطة التنموية كانت تصب في المستويات التالية:

ـــ على المستوى الاجتماعي: أعطت الجمعية أهمية بالغة لكل القضايا الاجتماعية خاصة منها ما يهم المرأة والطفل.

ـــ على مستوى التربية والتكوين: تم التركيز على برنامج محاربة الأمية من أجل تثقيف المرأة وتوعيتها، ثم بعد ذلك تم تأسيس روض الأطفال على اعتبار أنه يشكل من أهم أولويات المرأة. وقد بدأت الجمعية بتأسيس مركز التكوين النسوي يشمل مجموعة من الأنشطة (الطرز، الخياطة، محو الأمية، الصناعة التقليدية، التعاونيات، تعليم الخياطة التقليدية والعصرية، السيراميك، التدبير المترلي وروض الأطفال...).

ومع تطور حاجات المرأة في كل مكان، بادرت الجمعية الجهوية للاتحاد بكلميم إلى خلق أنشطة متنوعة تتلاءم مع كل بيئة، وذلك من منطلق أن هذه الأنشطة تساهم في محاربة الفقر وتحقيق تنمية المرأة اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا. وتعتبر التعاونيات النسائية التي تم تأسيسها في هذا الإطار نقطة تحول ملموسة في أنشطة الجمعية، التي كانت لها انعكاسات على المرأة المستفيدة منها، وبالأخص على الفتيات المتأخرات في سن الزواج، الأرامل، المرأة بدون معيل. فالتعاونية ليست مصدرا للتكوين في ميدانها فحسب، بل هي مصدر للعيش والتنمية بمستواها الاجتماعي والثقافي والاقتصادي. وعلى هذا النهج، دأبت الجمعية الجهوية للاتحاد النسائي المغربي إلى تأسيس تعاونيتين نسويتين الأولى تعاونية المذاق للكسكس التقليدي والثانية تختص في الزي التقليدي والزين الأصيل للبخور والرشوش ومواد التجميل في سنة 2014، مخصصة للنساء.

وختاما، خلصنا إلى أن المرأة بدأت تحتل مكانة مهمة داخل الاهتمامات الجمعوية، ويبدو هذا الأمر جليا من أنشطة ومشاريع الجمعيات النشيطة في المدينة، وأيضا في الدور الذي تلعبه المرأة في تفعيل جزء من هذه الأنشطة. ومن جملة ما يسترعي الانتباه في هذا السياق، أن القضايا التي تهدف الجمعيات النسوية والمهتمة بالمرأة بصفة عامة في كلميم، تتوافق مع مطالب الحركة النسائية في المغرب، بهدف المرافعة عن حقوق المرأة من أجل إقرار المساواة بينها وبين الرجل في كل المجالات الاجتماعية والاقتصادية

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

والثقافية والقانونية والسياسية، مناهضة العنف ضد المرأة، الحد من زواج القاصرات، حماية المرأة والقاصرين من التحرش والاستغلال الجنسي. غير أن تفعيل هذه الأهداف وكسب هذا الرهان يرتبط بمدى قدرة هذه التنظيمات على بناء عمل جاد قادر على مواكبة هموم المرأة وتأطيرها والاستجابة لتطلعاتها، لأنها تطلب المساعد من الجمعية ولجوئها إليها، نتيجة إلى عدم توفر النساء على الوسائل المادية أو الدراية الكافية ببعض المشاكل التي توفرها الجمعيات لهن، بتقديم خدمة دون دفع ثمن وإنما المواظبة على الحضور، التفاعل والمشاركة في أنشطة الجمعية.

رابعا: الجمعيات النسوية وانعكاساتها على الأسرة الصحراوية

تتحدد الأسرة بكونها الرابط الاجتماعي الأولي الذي تتأسس عليه الحياة الاجتماعية والفاعل الأساس في إعادة إنتاج البيولوجي فقد اكتسبت نتيجة لذلك قدرة خاصة على الاستمرار والتجدد، ونجحت أكثر من الوحدات الأخرى في مقاومة تيارات التغير والتحول[21]، غير أن الأسرة أصابها الكثير من التحولات والتغيرات عبر تراجع أدوارها لصالح مجموعة من المؤسسات والتنظيمات ولعل واحدة من أبرزها الجمعيات خاصات النسوية منها، التي بدأت تأخذ على عاتقها أدوار كانت إلى وقت قريب من الأدوار الرئيسية للأسرة الممتدة خاصة في المجتمعات الصحراوية التي شكلت فيها جزء لا يتجزأ من ثقافة هذا المجتمع المميز بالتلاحم الشديد بين أفراده. فكيف إذن انعكست أنشطة الجمعيات –المشتغلة على الأسرة– على تنظيم الأسرة وعلى أدوارها؟

لابد من التأكيد على أن الجمعيات في مدينة كلميم بدأت تتجه نحو التخصص في العمل، والاقتصار على أهداف أكثر تحديدا. ولعل أبرز هذا الاتجاه نحو تأسيس جمعيات متخصصة بقضايا الأسرة ومنها جمعية رمال للتنمية الأسرية التي أسست سنة 2013، جمعية البركة للتنمية الأسرية 2013، وجمعية زينب النفزاوية التي تأسست سنة 2011. إن ما تشترك فيه هذه الجمعيات كونها حديثة التأسيس بالمدينة، وذات اهتمام بالأسرة الصحراوية "*بغينا نمشو لذلك الجانب لأن مجموعة من الجمعيات تنشط في العمل الاجتماعي ويتقنون ذلك العمل الخيري وبالتالي علاش حتى حنا نمشو نزيدوا عدد جمعية على العدد لكاين وبزاف(copier coller)، وفكرنا أننا نمشو لذاك المجال لمزال مكاين نمشوا نردوا القيم ونخدمو على تأهيل الأسر والتكوين ديالها*"[22]. واتجهت هذه الجمعيات لتغطية النقص الحاصل على مستوى الجمعيات المشتغلة على الأسرة في أهدافها. حقيقة إنه بداية تغير أصبحت معه الجمعية – الأسرية – مرتبطة بالأسرة في أبرز التجليات الاجتماعية والثقافية. واهتمت هذه التنظيمات المشتغلة مع الأسرة الودنونية على إنجاز مجموعة من الأنشطة التي كان لها تأثير على الأسرة ومنها، الملتقيات التي تنظمها جمعية رمال للتنمية الأسرية الملتقى الأسري الثالث تحت شعار " أسرتي أمني وأماني... وسر سعادتي" استهدفت منه الأزواج المقبلين على الزواج لتكوين أسرة. وأنشطة أخرى منها نشاط "الأسرة مقومات النجاح والإكراهات" و"الأسرة وخطوات النجاح" "دورة الحياة الزوجية والأسرة المتميزة"، بالإضافة إلى تنظيم دورات تكوينية في الحياة الزوجية السعيدة، والأسرة المتميزة، الأسرة السعيدة والطفل الناجح، كيفية تدبير الخلافات الأسرية والخلافات الزوجية. كما تشتغل جمعيات الأسرة على مواضيع تحسيسية وتطبيقية للمرأة المقبلة على الزواج أو لربة الأسرة من قبيل مهارات التعايش مع المراهقين.

وتؤطر الجمعيات المشتغلة على الأسرة في كلميم، من أجل ضرورة تنظيم الأسرة وتحديد النسل وحماية صحة الأم. بهدف ضمان عدم انتشار بعض الأمراض والتحسيس بهدف إنجاب أطفال غير مشوهين داخل الأسر، إلى جانب التوعية الأسرية عبر

---

[21]– المختار الهراس (2000)، بروز الفرد داخل العائلة في أنجرة، أطروحة دكتوراه الدولة في شعبة علم الاجتماع، تحت إشراف د. فاطمة المرنيسي. كلية الآداب والعلوم الإنسانية الرباط، (ر.ج 301.42 هرا). ص 120.

[22]– مقابلة ميدانية، أنثى، 37، جامعي، أستاذة، جمعية رمال للتنمية الأسرية.

© المؤلفون. مرخّص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

توفير هاته التنظيمات التي تكون في غالبيتها نسوية، أخصائيين في برامج مختلفة لتوجيه الأسرة وحل مشكالها وكيفية التغلب عليها قبل أن تصل إلى حد تعجز فيه عن مواجهتها. كما عملت مجموعة من الجمعيات المهتمة بالأسرة على تأسيس مكاتب الاستماع والتوجيه والاستشارات الأسرية من أجل تهيئة الجو العائلي الذي يكفل تنشئة اجتماعية وسلمية للأطفال. والتدخل عبر تقديم خدمة للمقبلين على الزواج بتوضيح أهمية التخطيط الأسري، ومقومات التوافق العاطفي والجنسي، وأسلوب التربية السليمة للأطفال. إلى جانب كل ما ذكرناه سابقا من تنوع أنشطة الجمعيات الأسرية، وفي سياق الحديث عن انعكاساتها، يجدر بنا أن نسجل كون المساعدات التي تقدمها الجمعية تتوجه بصفة خاصة إلى المرأة والمحيط الأسري المباشر (الزوج، الأبناء، الأبوين الأقارب)، إلى جانب مطالبة النساء من الفاعليين الجمعويين تخصيص جزء من أنشطتها لحل المشاكل التي تعترضهم في الحياة الزوجية اليومية في كيفية تعليم الأبناء والعلاقات الزوجية. إن الجمعيات الأسرية بكل بهذه الأنشطة عملت على تقريب العديد من الموضوعات التي تدخل في خانة الطابو والمواضيع المسكوت عنها إلى داخل الأسر بهدف التوعية والتحسيس وخلق وعي للنساء بأهمية رعاية الأسرة لضمان استمراريتها.

لقد كانت الأسرة الصحراوية والمغربية بصفة عامة تتميز بميلها إلى الحفاظ على أسرارها وتفضيل حل مشاكلها داخليا، دونما الاعتماد على وسطاء من خارجها، ومن باب المفارقة أن التنظيمات الجمعوية المرتبطة بالأسرة استطاعت التغلغل بأدوار الوساطة الأسرية إلى اقتحام هذا النسق وتدخلها في حل النزاعات الأسرية."*عندنا طابع المنطقة شوي أنه ماشي ساهل باش إيجي إيشكي ليك واخة تكون دايرة بيها الدنيا كاملة وصعيب المرأة تجي تشكي ليك على الراجل وفي ظل الكتمان وهذا طابع عند أهل المنطقة وأهلها لأنها محافظة*[23]. وفي الوقت الذي كانت غالبية الأسر الممتدة في الماضي تعمل على احتواء النزاع بين الأزواج لأن الغالبية يفضل الزواج من بنت العم لاعتبارين الأول يرتبط بكون ابن العم إذا تزوج بنت العم لا يكون عليه إلا أن يدفع مهرا متواضعا[24]. أما الثاني يرتبط إن كان هناك نزاع أو سوء تفاهم بين الزوجين فالعائلة الممتدة تتدخل مباشرة الأسرة لاحتواء المشكل بين الزوجين، كما كانت للقبيلة أدوار هي الأخرى في حل الخلافات الحاصلة بين الأزواج من أجل الصلح بين الزوجين وإن لم يحصل ذلك يتم الاتفاق على الطلاق مع الحفاظ على علاقات ودية بين أسر الزوجين. غير أن تراجع أدوار القبيلة الاجتماعية وبداية تقلص أدوار العائلة الممتدة، واتجاه الحياة نحو الحياة الحضرية والتحضر، إلى جانب تراجع العلاقات الزواجية التي لم تعد مبنية على ضرورة القرابة بين الزوجين وتقارب المكانات الاجتماعية فيما بينهما، حيث تراجع الزواج من " بنت العم" كما تراجع الزواج من الفتاة المنتمية إلى نفس قبيلة الزوج[25]، انتقال من الزواج الداخلي إلى الزواج الخارجي المختلط، وتزايد النزاعات فيما بين الأزواج. الأمر الذي استدعى من الجمعيات الاشتغال على الوساطة الأسرية عبر تأسيس مراكز الاستماع للأسر والأزواج، إذ كانت المنطقة لم تكن تعرف هكذا أشكال من قبيل الخشومة والعار، والتي كانت تحل داخل إطار العائلة الممتدة التي تخلت عن أدوارها لتعوضها شيئا ما مراكز الاستماع تتوفر على مساعدين اجتماعيين، لتقديم الدعم النفسي للأزواج والوساطة الأسرية، إلى جانب الخدمات القانونية والاستشارية للمرأة المعنفة لمتابعة قضاياها أمام القضاء. إذن في ظل استمرار تراجع أدوار الأسرة الممتدة في المجتمع المغربي بصفة عامة وبالجنوب الصحراوي على وجه الخصوص لحل الخلافات

---

[23]– مقابلة ميدانية مع أنثى، 42 سنة، جامعي، أستاذة، جمعية زينب النفزاوية للتنمية الأسرية.

[24]– بير بونت (2012)، إمارة آدرار الموريتانية، الحريم التنافس الحماية في مجتمع قبلي صحراوي، ترجمة محمد بن بوعليبه بن الغراب. الطبعة الثانية، موريتانيا، دار النشر جسور. ص 344.

[25]– محمد دحمان (2006)، مرجع سابق، ص 261.

© المؤلفون. مرخّص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

بيت الزوجين، ظهرت جمعيات تضطلع إلى حد ما بأدوار الأسرة لاحتواء هذه النزاعات بين الأزواج وتدبير الاختلافات وتأهيل المرأة المقبلة على الزواج حفاظا على استمرارية كيان الأسرة.

إن دور التنظيمات الجمعوية الأسرية بمدينة كلميم لم يعد مقتصرا على التوعية والتحسيس في القضايا المرتبطة بالوساطة الأسرية، تكوين الأسرة أو بتقديم الاستعداد النفسي للأزواج المقبلين على الزواج، بل تعداه الأمر إلى تنظيم حفلات أعراس والتكفل بمصاريفها المادية لفائدة فتيات وشبان من أسر معوزة أو لفتيات يتيمات في المدينة. لقد مثلث الأسرة نموذجا مثاليا بخصوص قيم التضامن الأسري الداخلي بين أفرادها[26]، وتسعى إلى الحفاظ على روابط التعاون بينهم من خلال التبادل والتآزر والتكافل على المساعدة المادية، فهذا النوع من التضامن لا يزال مستمرا بين أفراد العائلة، ويستمد قوته خلال مناسبات الزواج والأعراس بالمساهمة في تأهيل العرس والمساهمة بشراء "النحيرة" وفي تجهيز العروسة[27]، حيث يشكل هذا التضامن أو الاقتصاد الأسري[28] في بعض الأعراس والمناسبات، ربح لأهل العروسين أكثر من مصاريف مكلفة لهما في تحضير العرس. وفي ظل تراجع التآزر الاجتماعي في التعاون على التكافل بمصاريف الزواج المرتفعة داخل بعض الأسر أو من الأزواج بدون أسرة، فإن هذه التنظيمات الجمعوية الأسرية تعمل وفق إمكانياتها المادية واستراتيجيات أفرادها على ضمان كيان الأسرة وضمان ترابطها ودعمها بما يمكنها من النهوض بواجباتها من تشجيع الزواج لأن الأسرة هي بيئة الطفل والفرد والمرأة والمسن ونواة للمجتمع ككل.

خلاصة

تأسيسا على ما سبق، يتبين من خلال نتائج هذه الدراسة السوسيولوجية الميدانية أن مشاركة المرأة بمدينة كلميم في العمل الجمعوي لا تخلوا من مظاهر التغيير البنيوي؛ إذ أحدثت دينامية هذا الانخراط قطيعة نسبية مع توزيع الأدوار التقليدية، وحملت في طياتها انعكاسات ومكاسب نوعية أدت بالضرورة إلى نقل مفهوم "التمكين (Empowerment) "من حيزه النظري المجرد إلى واقع الممارسة الاجتماعية الملموسة. فرغم المؤشرات الرقمية التي لا تزال تعكس تفوقاً عدديا للذكور في قيادة التنظيمات، إلا أن الحضور النسائي المتنامي كمّاً وكيفاً أصبح مؤشرا دالا على إعادة تشكيل الفضاء العمومي الجمعوي بكلميم. وإلى جانب ما يتيحه العمل التطوعي من رضا شخصي نابع من خدمة المجتمع وتقديم الدعم للغير، كشفت إجابات الفاعلين والفاعلات في البحث عن تجليات واضحة للتمكين في أبعاده الذاتية والمعرفية؛ ولعل أهمها منح المرأة فرصة حقيقية لإثبات ذاتها، ونيل الاعتراف الاجتماعي والرمزي بأدوارها داخل المجتمع المحلي. كما شكل التنظيم المدني مشتلاً لبناء القدرات وتجويد المهارات، بفعل التكوين والخبرات التدبيرية والتأطيرية التي تكتسبها النساء، وهي التجربة التي تجاوز صيتها النطاق المحلي لتصبح كفاءتهن موضع طلب واستقطاب من طرف جمعيات وهيئات أخرى سواء من داخل المدينة أو خارجها.

و لم تقف انعكاسات هذا الانخراط عند حدود الذات، بل امتدت لتحدث تحولات عميقة في بنية العلاقات الاجتماعية والأسرية بالمنطقة؛ فقد ساهمت الجمعيات (النسائية والأسرية) في سد الفراغ التنموي والوسائطي الذي خلفه تراجع الأدوار التقليدية للقبيلة وللعائلة الممتدة في الجنوب الصحراوي نتيجة التحضر. وظهر ذلك جلياً في اضطلاع الجمعيات بأدوار التوعية، وتأهيل الأسر، وتأسيس مراكز الاستماع والوساطة لحل النزاعات وتدبير الخلافات الزوجية. علاوة على ذلك، تجسدت معالم

[26]- Rémi lenoir (2007),« la solidarité Familiale : une question morale ?». Dans : Repenser La Solidarité, l'apport des sciences social. Direction serge Paugam. Paris. Edition Presses universitaire de France. P 169.

[27]– النحيرة: عبارة عن جمل يتعاون أفراد العائلة لشرائه ويتم ذبحه لإطعام الضيوف القادمين عند أهل العروسة، كما تقدم من طرف أهل العريس لأهل العروسة. أما المقصود بتجهيز العروسة فهو شراء هدايا للعروسة تكون مرتفعة القيمة المالية لمساعدتها في تأثيث بيت الزوجية.

[28] -Rémi lenoir (2007), op. cit. P 176.

© المؤلفون. مرخّص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

الاستقلالية والقدرة على تحمل المسؤوليات المادية والقانونية، موازاة مع نسج شبكات وعلاقات اجتماعية جديدة، كأبرز أوجه التمكين الاجتماعي والاقتصادي التي رصدها هذا البحث، حيث منح هذا الوضع المرأة هامشاً أوسع من الحرية في السلوك واتخاذ القرار، وعزز من مكانتها القيادية وموقعها التفاوضي سواء داخل النواة الأسرية أو داخل المجتمع ككل.

وفي الختام، يمكن القول إن تجربة المرأة الجمعوية بمدينة كلميم، ورغم كل الإكراهات السوسيوثقافية والموضوعية المحافظة التي لا تزال تقيدها، تقدم نموذجا سوسيولوجيا حيا لقدرة الفاعلة النسائية على تفعيل آليات التمكين، والانتقال المرن من حيز "التأثيث الهامشي" للفضاء الجمعوي إلى مركز الفعل، والتأثير، والتغيير من داخل الجمعيات.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

المراجع والمصادر

المراجع باللغة العربية

- العمراني حسناء (2016)، الديمقراطية المحلية والمجتمع المدني، مقاربات للنشر والصناعة الثقافية، مطبعة وراقة بلال.

- بريان سمية (2009)،" النساء والحياة العامة في المغرب: نحو تنوع في المقاربات واعتبار البعد المحلي" في مجلة: أوراق الأوسط، العدد 2، تونس، مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية.

- بلعربي عائشة (1995)، "الحركة النسائية والانتقال نحو الديمقراطية"، في كتاب: النساء والمجتمع المدني في المغرب العربي، مؤسسة فريدريك إيبرن الألمانية.

- بلعربي عائشة (1998)، " الحركة الجمعوية النسائية بالمغرب، تأكيد مواطنة النساء" في كتاب: «وعي المجتمع المدني بذاته، عن المجتمع المدني في المغرب العربي، تنسيق عبد الله حمودي، دار توبقال للنشر.

- دحمان محمد (2006)، الترحال والاستقرار بمنطقتي الساقية الحمراء ووادي الذهب، الرباط، مطبعة كوثر برانت.

- طموح زهرة (2015)، "المرأة في تاريخ المغرب الراهن: أية مقاربة؟" في مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية الرباط، العدد 35، الرباط، دار أبي رقراق للطباعة والنشر.

- قرنفل حسن (2000)، المجتمع المدني والنخب السياسية: إقصاء أم تكامل؟ أفريقيا الشرق.

- الهراس المختار (2000)، بروز الفرد داخل العائلة في أنجرة، أطروحة دكتوراه الدولة في شعبة علم الاجتماع، تحت إشراف د. فاطمة المرنيسي. كلية الآداب والعلوم الإنسانية الرباط، (ر.ج 301.42 هرا).

المراجع باللغة الأجنبية

- Berriane Yasmine (2011). “Le Maroc au temps des femmes ? La féminisation des associations locales en question ». L’Année du Maghreb. VII | 2011 : Dossier : Sahara en mouvement. (Consulté le 02 décembre 2017). URL : http://anneemaghreb.revues.org/1270 ; DOI: 10.4000/ anneemaghreb .1270

- Berriane Yasmine (2013), Femmes, associations et politique à Casablanca, Centre Jacques Berque, Rabat.

- Bourquia Rahma (2005), société, famille, femmes, et jeunes, rapport thématique. Cinquantenaire de l'indépendance de Royaume du Maroc.

- Florence Périer (2005), Etude sur le volontariat et le bénévolat au Maroc, Publication du PUND Maroc Décembre.

- Lenoir Rémi (2007), « la solidarité Familiale : une question morale ?». Dans : Repenser La Solidarité, l’apport des sciences social. Direction serge Paugam. Paris. Edition Presses universitaire de France.

- Rachik Hassan (2005). Rapport de synthèse de l’enquête nationale sur valeurs.50 ans de développement humain Perspectives 2025.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

- Tabariés Muriel et Tchernonog Viviane (2005) Les Femmes dans Les Associations. La non-mixité des bureaux, reflet de centres d'intérêt différents ou modalité d'accession aux responsabilités pour les femmes ? in Recma, 297, Paris.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/